

العالم بحاجة إلى أوبك، ولكنها تعجز عن التصرف بمفردها

أندرو ستانلي

رؤية على الأحداث

March 26, 2020

KS--2020-II10

عن كابسارك

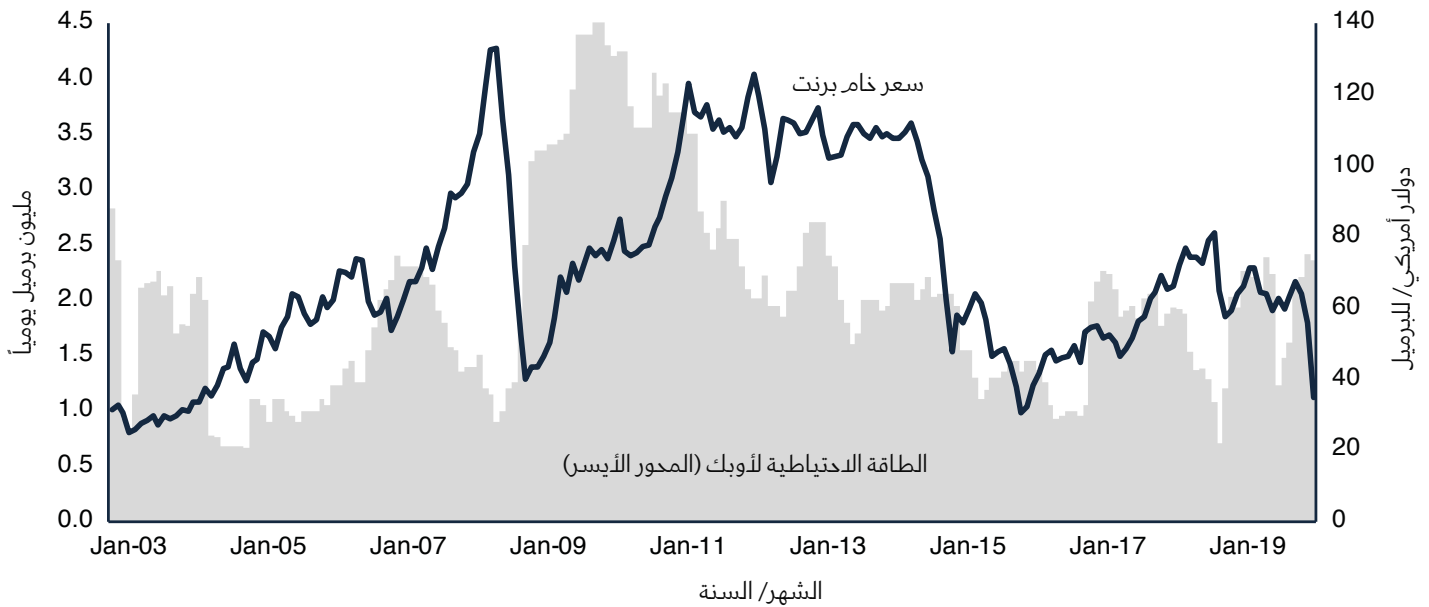
مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك) مركز عالمي غير ربحي يجري بحوثاً مستقلة في اقتصاديات وسياسات وتقنيات الطاقة بشتى أنواعها بالإضافة إلى الدراسات البيئية المرتبطة بها. وتتمثل مهمة كابسارك في تعزيز فهم تحديات الطاقة والفرص التي تواجه العالم اليوم وفي المستقبل من خلال بحوث غير منحازة ومستقلة وعالية الجودة لما فيه صالح المجتمع، ويقع كابسارك في الرياض بالمملكة العربية السعودية.

إشعار قانوني

© حقوق النشر 2020 محفوظة لمركز الملك عبدالله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك). لا يجوز استخدام هذا المستند أو أي معلومات أو بيانات أو محتوى يتضمنه دون نسبه بشكل ملائم لكابسارك. كما لا يجوز إعادة إنتاج هذا المستند أو جزء منه دون إذن خطي من كابسارك. ولا ينشأ عن المعلومات الواردة في هذا المستند أي ضمان أو تعهد أو أي مسؤولية قانونية –سواء مباشرة أو غير مباشرة- تجاه دقتها أو اكتمالها أو فائدتها. كما لا يجوز أن يعتبر هذا المستند –أو أي جزء منه- أو أن يفسر كنصيحة أو دعوة لاتخاذ أي قرار. الآراء والأفكار الواردة هنا تخص الباحثين معدي الدراسة، ولا تعكس بالضرورة موقف المركز ووجهة نظره.

يمرُّ سوق النفط العالمي في الوقت الراهن بفترة استثنائية عصبية؛ لا سيما أن الصدمات المزدوجة الناتجة عن الزيادة الكبيرة في العرض العالمي والانخفاض الملحوظ في الطلب على النفط تعدُّ غير مسبوقة على مرِّ التاريخ. فضلاً عن أن اتفاق تحالف (أوبك+) المنهار، وتفشي فيروس كورونا المستجد قد أعادا أوبك-وما يكتسبه دورها من قيمة في السوق- إلى دائرة الأضواء مجدداً. وقد تناولها مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك) بالدراسة، وأصدر العديد من المنشورات البحثية ذات الصلة بأوبك، فضلاً عن أن قدرة أوبك على قياس مدى قوة الصدمات التي يتعرض لها سوق النفط، وتعويضها بدقة من خلال استخدام طاقتها الإنتاجية الاحتياطية، كانت تمثل مصدر قوة بالغ الأهمية لها؛ وذلك لتحقيق الاستقرار في هذه الأسواق، وربما يعمل هذا على تقليل تقلبات أسعار النفط بمقدار يصل إلى النصف. وبالرغم من ذلك فإن حجم الاضطراب الحالي يفوق قدرة أوبك على إعادة توازن الأسواق بمفردها.

الشكل 1. عادة ما توفر الطاقة الاحتياطية لأوبك مخزوناً مؤقتاً لسوق النفط.



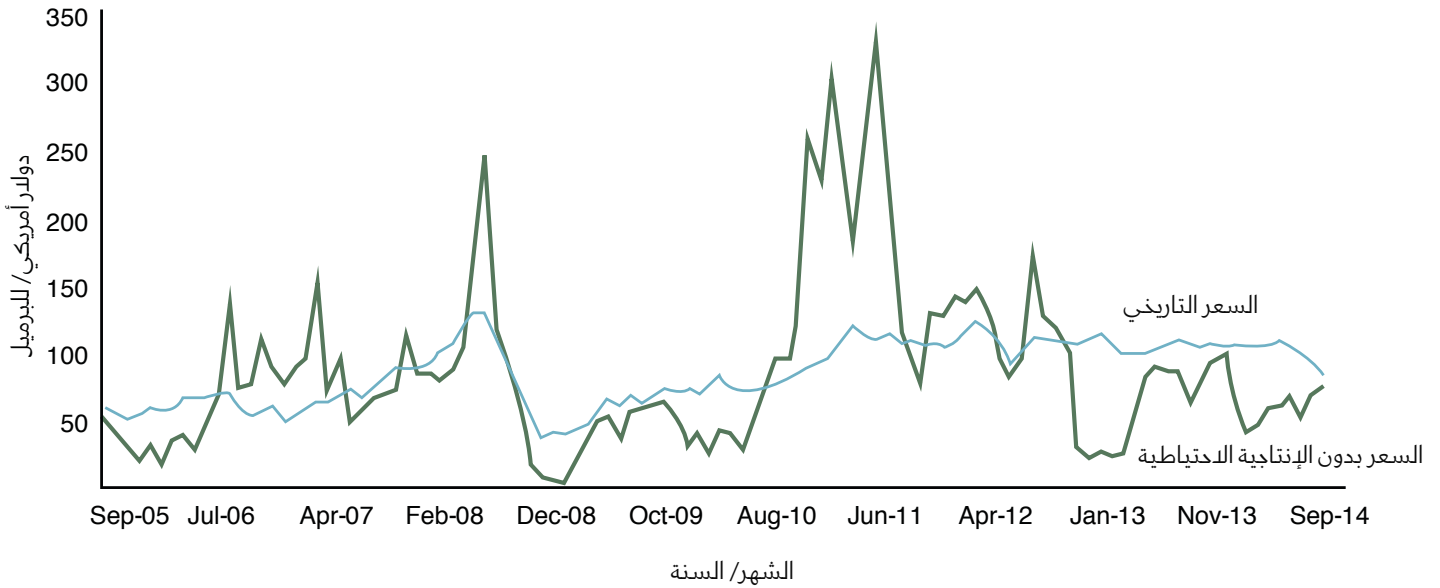
المصدر: كابسارك باستخدام بيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

لا تتطلب الأهمية الاقتصادية للجهود المبذولة من أجل تحقيق الاستقرار في أسعار النفط إسهاباً في الشرح؛ حيث يتعرض السوق لصدمات كبيرة، ويتضاعف تأثير هذه الصدمات جراء المرونة المنخفضة نسبياً للعرض والطلب على النفط، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى حدوث تحركات حادة في الأسعار على المدى القصير. ولا شك أن مثل هذه التحركات وعلو المخاطر المالية المرتبطة بالتقلبات تفرض تكاليف باهظة على الاقتصاد العالمي. ومن جانب آخر توصلت دراسة أجراها مركز كابسارك مؤخراً إلى أن الطاقة الاحتياطية لمنظمة أوبك تحد من تقلبات أسعار النفط، وتحقق فوائداً للاقتصاد العالمي تتراوح ما بين (170 و200) مليار دولار أمريكي سنوياً.

إن مهمة أوبك الرامية إلى تحقيق الاستقرار في سوق النفط من خلال موازنة العرض، ما هي إلا جزء من مجموعة أكبر من التدابير التصحيحية الموجودة في السوق التي تساهم في إدارة مخاطر أسعار النفط. وتشمل هذه التدابير التصحيحية الآليات العامة والخاصة على حدٍ سواء، مثل: المخزونات الاحتياطية، والتحوط المقدم من الأسواق المالية، والعقود الأطول أجلاً، والمخزونات الحكومية. ورغم ذلك فإن دور أوبك يعتبر فريداً؛ لأنه يتطلع إلى الحد من تقلبات

الأسعار بشكل مباشر من خلال العمل كمنْتَجٍ مرجح لتعويض الصدمات المادية للعرض والطلب، بدلاً من مجرد قيامها بخفض تكلفة صدمات الأسعار بعد حدوثها. إضافة إلى ذلك فإن أوبك عندما تواجه صدمة سلبية كبيرة للطلب -كالأزمة الراهنة- تجد أنّ هنالك عدداً محدوداً من التدابير التصحيحية الفعالة المتاحة التي تتجاوز التقييد الفعلي للعرض العالمي. كما أنّ النتيجة المترتبة على عدم استعادة التوازن في السوق دون تدخلات في العرض تتمثل في التحركات الحادة السلبية للأسعار، ونمو الطلب، و/أو انخفاض العرض في نهاية المطاف.

الشكل 2. الطاقة الاحتياطية لمنظمة أوبك تحدُّ من تقلبات أسعار النفط.



المصدر: تقديرات المؤلفين، تأثير أوبك على تقلبات أسعار النفط، دور الإنتاجية الاحتياطية: مجلة الطاقة، العدد (39)2، بتاريخ أبريل 2018م، أكسل بييرو، وجيمس سميث، وتميم زمريك.
ملحوظة: السعر بدون سياسة الطاقة الاحتياطية على أساس -1% مرونة سعرية شهرية للطلب العالمي.

ويعني جمود العرض والطلب أنه يمكن أن تستغرق استعادة التوازن دون التدخل في السوق وقتاً طويلاً، وقد تؤدي إلى تصحيحات مفرطة كبيرة. غير أنّ السيناريو الحالي يعد غير مسبوق؛ ففي حين تراجعت الأسعار بدرجة كبيرة، نجد أنه لا يوجد مجال كبير -على المدى القصير- لانتعاش الطلب بسبب التدابير الاحترازية الضرورية التي اتخذتها العديد من البلدان لتقييد حركة الأشخاص من أجل احتواء انتشار الفيروس. إضافة إلى ذلك ففي السنوات الأخيرة -وبالتزامن مع اتساع حجم سوق النفط- استلزمت الجهود الرامية لتحقيق استقرار السوق تعاوناً أكبر بين أوبك والدول غير الأعضاء فيها، ليشكلا معاً تحالف أوبك (+OPEC)، إلا أنه ثبت -في إطار مواجهة هذا الاضطراب بالذات- أنّ الوصول إلى توافق في الآراء بشأن القيود والإمدادات الإضافية الأخرى يعد أمراً بعيد المنال بالنسبة لهذه المجموعة الموسعة.

وكانت نتيجة عدم التوصل لاتفاق ضربة أخرى لمعنويات السوق، تحولت بالفعل إلى اتجاه هبوطي بنحو متزايد في مواجهة تفشي فيروس كورونا المتنامي؛ حيث تراجعت أسعار عقود التسليم الفوري بدرجة كبيرة، وانقلب منحنى العقود الآجلة إلى التأجيل، الأمر الذي أدى إلى زيادة فجائية في المخزون بالاقتران مع اختلال التوازن الأساسي الناشئ بين العرض والطلب. وقد وصلت تقلبات سوق النفط الآن إلى ذروتها غير المسبوقة؛ حيث أدت الاضطرابات في النظام المالي العالمي إلى زيادة تردّي الأوضاع، وجعل الأمر أكثر صعوبة بالنسبة لأوبك والدول

الداعمة لتحقيق مسعاهم الرامي إلى إعادة الاستقرار إلى السوق.

ولقد ساهم ظهور النفط الصخري مؤخراً في الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر المٌنتج الهامشي لهذا النفط على مستوى العالم -مع مهلة تطوير تقاس بالأشهر- في تحقيق استقرار السوق من خلال الحصول على حصة من القيمة الفعلية للطاقة الاحتياطية العالمية، غير أنه لا يمكن للنفط الصخري أن يعوض بسرعة الصدمات غير المتوقعة التي تماثل حجم الصدمة الحالية. ونظراً للمرونة الكبيرة للنفط الصخري الأمريكي مقارنة بالعرض التقليدي والاتجاهات المعاكسة التي كان منتجو النفط الصخري يواجهونها بالفعل قبل انهيار الأسعار، فإن هؤلء المنتجين سيكونون أول وأكثر المتضررين في ظل السيناريو الحالي. وعلى الرغم من زيادة تفاعل النفط الصخري مع الأسعار، إلا أن العرض الكلي لا يزال منكمش نسبياً على المدى القصير. لذلك فإن الأمر سيستغرق المزيد من الوقت، والكثير من الألم للعديد من المنتجين حول العالم قبل أن يستعيد السوق توازنه دون أي شكلٍ من أشكال التدخل.

لقد أصبحت الأسواق معتادة على أوبك -ومؤخراً على تحالف أوبك+ لت تحقيق التوازن بين العرض والطلب الذي ربما يتم تجاهل قيمته في بعض الأحيان. لذا فقد سلطت أبحاث مركز كابسارك الضوء على الفوائد التي توفرها الجهود الرامية لتحقيق الاستقرار في السوق من أجل الاقتصاد العالمي، رغم أن حجم الاضطراب الحالي يتجاوز بكثير قدرة أوبك على التعامل معه بمفردها، مما أدى إلى نشوء الوضع الراهن الذي بلا شك لا يصب في مصلحة أي أحد؛ لذا فإن هنالك حاجة ملحة إلى تعاون دولي أكبر في هذا الصدد.



www.kapsarc.org